

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

استكمال الجمعة حول آية صلاة الجمعة

لقد استنبطنا عناصر عدة من آية الجمعة:

1. أصل تشريع وجوب الصلاة - بلا إطلاق فيها من زاوية الحضور والغيبة - فرغم أن النبي قد صلاها كراراً ولكن الآية قد استوجبت أساسها ثانياً تأكيداً، ولا ضير فيه.

2. وقد أنبت وبيّحت المهملين لهذه الصلاة أيضاً، وذلك وفقاً لشأن نزولها.

3. وقد دلت أيضاً على شرطية الأذان للصلاة.

فكافة هذه المداليل قد نبعت عن الآية الكريمة بأكملها بحيث لا تقصر الآية عنها. [1]

• وحمائية لاستظهارنا من الآية - حول وجوب الصلاة - سنفيز الرواية التالية:

« عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ «فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» قَالَ اْعْمَلُوا وَ عَجِّلُوا فَإِنَّهُ يَوْمٌ مُضَيَّقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِيهِ (لضيق وقت صلاة الجمعة) وَ ثَوَابُ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ عَلَى قَدَرِ مَا ضَيَّقَ عَلَيْهِمْ وَ الْحَسَنَةُ وَ السَّيِّئَةُ تُضَاعَفُ فِيهِ قَالَ: وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ اللَّهُ لَقَدْ بَلَّغَنِي أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانُوا يَنْجَهُزُونَ لِلْجُمُعَةِ يَوْمَ الْخَمِيسِ لِأَنَّهُ يَوْمٌ مُضَيَّقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. » [2]

فإنها قد أبرزت جلياً وجوب الصلاة بمدد كلمتي: «اعملوا و عجلوا» فإنهما تعنيان: أن أقيموا و امتثلوها، فكيف سيفسر ظهور الآية بالاستحباب والأفضلية - زعماء من المحققين البروجردي والخوئي -.

• و تعزيزاً أيضاً لاستظهارنا ستنارس بيانات صاحب الحقائق أيضاً - المفتي بوجوبها - قائلاً:

«فالمستفاد من الآية المذكورة:

1. الأمر (الوجوبي) بالسعي إلى صلاة الجمعة لكل واحد من المؤمنين (إذ خاطبتهم الآية: «يا أيها الذين آمنوا») متى تحقق الأذان لها أو دخول وقته.

2. و حيث إنّ الأصل عدم التقييد بشرط (فسوف) يلزم عموم الوجوب بالنسبة إلى زمان الغيبة و الحضور.

• وقد أُورِدَ على هذا الدليل وجوه من الإيرادات لا بأس بذكرها و ذكر ما أُجيب به عنها:

Ø الأول - أنّ كلمة «إذا» غير موضوعة للعموم لغةً (بل هي مهملة فلا إطلاق فيها) فلا يلزم وجوب السعي كلّما تحقّق النداء بل يتحقّق بالمرّة (الواحدة) و هي عند تحقّق الشرط.

و قد أقرّ ملاّ عبدالله التّونّي هذه الإشكاليّة أيضاً بصياغته قائلاً:

«الثّاني: أنّه موقوف على إفادة «إذا» العموم، و هو ممنوع، سيّما في العرف السّابق، و قد صرّح المنطقيّون بأنّ «إذا» و «أنّ» للإهمال، و المهملة في قوّة الجزئيّة، فيصير الحاصل وجوب الحضور في بعض أوقات النّداء، فنحنم احتمال اختصاصه بندااء الإمام أو نائبه.» [3]

و لكنّ الحقائق قد تصدّاهما فاستأصل الإشكاليّة قائلاً:

و الجواب عن ذلك:

1. أنّ «إذا» و ان لم تكن موضوعة للعموم لغةً إلّا أنّه يستفاد منها العموم (الشّمول) في أمثال هذه المواضع إمّا بحسب الوضع العرفي أو بحسب القرائن الدّالة عليه كما قالوه في آية الوضوء و أمثالها (بوزان: «إذا قمتم إلى الصّلاة فاغسلوا» حيث لم يستنبطوا منها المرّة الواحدة).

2. على أنّ حملها على الإهمال يجعل الكلام خالياً من الفائدة المعتقد بها و هو ممّا يجب تنزيه كلام الحكيم عنه.

3. و أيضاً فإنّه لا يخلو إمّا أن يكون المراد إيجاب السّعي و لو في العُمُر مرّة واحدة أو إيجابه على سبيل العموم (تمام الأوقات) أو إيجابه بشرط حضور الإمام أو نائبه:

Ø لا سبيل إلى الأوّل لمخالفته لإجماع المسلمين إذ الظّاهر أنّهم متّفقون على أنّه ليس المراد من الآية إيجاب السّعي و لو في الجملة بحيث يتحقّق بالمرّة بل الظّاهر المعلوم إطباقهم على أنّ المراد التّكرار، و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا يقبل الإنكار.

Ø و أمّا الثّالث فإنّه لا سبيل إليه أيضاً لكونه خلاف الظّاهر من اللفظ إذ لا دلالة للفظ عليه و لا قرينة تؤنّس به و تشير إليه، و العدول عن الظّاهر يحتاج الى دليل قاهر.

Ø على أنّك قد عرفت و ستعرف إن شاء الله تعالى أنّه لا وجود لهذا الشرط الذي ذكره و لا معنى لهذا الاعتبار الذي اعتبروه. و حينئذ فيتعيّن الثّاني و هو المطلوب.

4. و زاد بعض الأفاضل في الجواب قال: و أيضاً الخطاب عامّ بالنسبة إلى جميع المؤمنين سواء تحقّق الشرط المدّعى بالنسبة إليه أم لا فعلى تقدير تجويز، إن لم يكن المراد بالآية التّكرار يلزم إيجاب السّعي على من لم يتحقّق الشرط بالنسبة إليه و لو مرّة و يلزم منه الدّوام و التّكرار لعدم القائل بالفصل. انتهى.

5. و بالجملة فإنّه لا يخفى على المتأمل بعين التحقيق و المنصف الناظر بالفكر الصائب الدقيق أنّ هذه المناقشة من المناقشات الواهية المضاهية لببيت العنكبوت و أنّه لا ضعف البيوت، إذ لا يخفى على من تأمل سياق السّورة المذكورة و فعله صلى الله عليه و آله مدّة حياته و الخلفاء من بعده حقّاً أو جوراً أنّ المراد من الآية إنّما هو التّكرار و الاستمرار مدى الأزمان و الأعصار لا ما توهمه هذا المورد من صدق ذلك و لو مرّة واحدة.»[4]

[1] و قد رافقنا الفاضل الجواد (1065ق) أيضاً قائلاً: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ» أي أذن لها أذاناً موافقاً لدخول الوقت لأنّه الموجب للصلاة و التعليق بالأذان لكونه من لوازمه، و المراد بها صلاة الجمعة باتّفاق المفسّرين، و مقتضى ذلك أنّ الصلاة لو وقعت قبل دخول الوقت لم تجز لعدم تعلّق الأمر بها» (فاضل جواد جواد بن سعيد. مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام. Vol. 1. ص258. تهران - ايران: مرتضوى).

[2] كلينى، محمد بن يعقوب، الكافي (اسلاميه)، جلد: ٣، صفحہ: ٤١٥. تهران - ايران، دار الكتب الإسلامية.

[3] مولى عبد الله بن محمد تونى (1071ق) دوازدہ رسالہ فقہی دربارہ نماز جمعہ از روزگار صفوى (رسالہ فى صلاة الجمعة). ص412 قم - ايران: انصاريان.

[4] الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، ج ٩، صفحہ: ٣٩٩ جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي